استوديو يبقي مدى الحياة على الشاشة رغم رحيل صاحبه

ريم عبدالله

□ ٧ دقائق قراءة

في زاوية هادئة من شارع الكروم، حيث تتقاطع رائحة القهوة المحمصة مع صوت الترام القديم، ما زال الناس يسمّون المكان «استوديو رامي». لافتته الحقيقية اختفت منذ سنوات، وحلّ مكانها اسم تجاري بارد، لكن أحدًا تقريبًا لا يستخدمه. فالاسم الذي اختاره صاحبه بخط يده على لوح خشبي صغير ظل أقوى من كل ما جاء بعده.

رامي سليم الدباغ بدأ العمل في التصوير الفوتوغرافي وهو في السابعة عشرة، بكاميرا ورثها عن والده وبعض الأفلام التي كان يشتريها بالتقسيط. لم يكن يملك مالًا ولا شهادة، لكنه كان يملك شيئًا نادرًا: صبرًا طويلًا على الضوء. أمضى سنواته الأولى يلتقط صور الأعراس والبطاقات الشخصية، وكان يكره كل دقيقة منها. لكنه كان يعرف أن هذه الدقائق المملة هي التي تدفع الإيجار، وأن الإيجار هو الذي يبقيه قريبًا من الشارع الذي يحب.

في عام ١٩٧٤ افتتح الاستوديو في غرفة واحدة لا تتجاوز مساحتها ١٢ مترًا. كان يعمل وحده، ينام أحيانًا على كرسي الانتظار، ويعلّق الستائر بنفسه. بعد عامين فقط اضطر إلى توسيعه بعد أن ضاق الممر بالزبائن. ثم جاء التلفزيون، ثم الفيديو، ثم الهواتف الذكية، وفي كل مرة كان هناك من يقول إن المهنة انتهت. لكن رامي لم يغيّر شيئًا جوهريًا في طريقته: الإضاءة الطبيعية قدر الإمكان، والجلسة الطويلة قبل الضغط على الزر، والاحترام الكامل لوقت الشخص الذي يجلس أمام العدسة.

تحوّل الاستوديو مع الوقت إلى ذاكرة صغيرة للحي. فيه صور لثلاثة أجيال من العائلات نفسها، وفيه أيضًا صور لأشخاص اختفوا من الحي ولم يعد أحد يعرف أين ذهبوا. رامي لم يكن يحتفظ بالصور عمدًا، بل لأنه كان يكره رمي أي شيء يحمل وجهًا. وحين امتلأت الأدراج والعلب، بدأ يعلّق النسخ على الجدران، حتى صار الزائر يقضي نصف وقته وهو يتأمل وجوهًا لا يعرفها.

رحل رامي سليم الدباغ في ٩ آذار الماضي عن ٧٩ عامًا، بعد أسبوع واحد فقط من إغلاق الباب للمرة الأخيرة. لم يترك وصية مكتوبة، لكنه ترك تعليمات شفهية واضحة لابنته الوحيدة: لا تبيعوا المكان، ولا تحوّلوه إلى مقهى، ولا تغيّروا اسمه. وقد التزمت بكل ذلك حتى الآن، رغم أن العروض وصلت بعد أسابيع قليلة من الجنازة.

اليوم يعمل في الاستوديو ثلاثة أشخاص، بينهم مساعد كان طفلًا يحمل الأضواء في أول أيامه. لم تعد هناك طلبات كثيرة، والأسعار بقيت كما كانت تقريبًا قبل عقد. الزبائن الجدد يأتون غالبًا لأن أحدهم نصحهم، أو لأنهم رأوا صورة معلقة في الخارج فسألوا عن صاحبها. وهكذا يستمر المكان، لا لأنه ناجح بالمعنى الذي يحبه السوق، بل لأنه ما زال يشبه صاحبه.

ربما لهذا السبب تحديدًا يستحق أن يُذكر. ففي زمن تُستبدل فيه الأماكن بسرعة، وتُمحى فيه الوجوه من الجدران قبل أن تجف ألوان الصور، يبقى استوديو رامي سليم الدباغ شاهدًا على فكرة بسيطة: أن المدينة لا تُحفظ فقط بالحجارة والقوانين، بل بالأشخاص الذين قرروا أن يبقوا في مكان واحد، وأن يعتنوا بما تركه الآخرون خلفهم.

مجلس بلدية الزهراء يقر موازنة 2026 بعجز 4.2 مليون دينار

الزهراء – مراسلنا

صوّت مجلس بلدية الزهراء في جلسته العادية يوم الثلاثاء الماضي على مشروع موازنة البلدية للسنة المالية 2026، بعجز مقدر بنحو 4.2 مليون دينار. وقد حضر الجلسة 11 عضوا من أصل 13، وامتنع عضوان عن التصويت. وتأتي الموازنة في وقت تواجه فيه البلدية ضغوطا متزايدة على خدمات النظافة والإنارة وصيانة الطرق، بعد توسع عمراني سريع في الأحياء الشرقية خلال السنوات الثلاث الماضية.

وقال رئيس المجلس المهندس عادل منصور الحلبي إن العجز «ليس نتيجة هدر، بل نتيجة طبيعية لمدينة تكبر أسرع من قدرة إيراداتها على اللحاق بها». وأوضح أن البلدية رفعت نفقات الصيانة بنسبة 18 في المئة مقارنة بالعام الماضي، لأن كثيرا من الشوارع التي أعيد تعبيدها قبل خمس سنوات تحتاج اليوم إلى إعادة تأهيل جزئية.

وتضمنت الموازنة زيادة رسوم رخص البناء للمباني التجارية بنسبة 12 في المئة، وفرض رسم جديد على لافتات الإعلانات المضيئة. كما خصصت مبلغ 600 ألف دينار لشراء ثلاث شاحنات جديدة لجمع النفايات، بدلا من الاستئجار الذي كان يكلف البلدية أكثر من 250 ألف دينار سنويا. وأكد الحلبي أن المشروع «لا يهدف إلى جمع أموال إضافية من الناس، بل إلى وقف النزيف الذي يأكل ميزانية كل عام».

في المقابل، انتقد العضو المعارض نادية سليم الكرمي الموازنة، وقالت إنها «تعيد تدوير الأرقام نفسها التي فشلت في السنة الماضية، دون أي خطة واضحة لتحصيل المتأخرات». وأشارت إلى أن البلدية لم تنجز سوى 63 في المئة من مشاريع الصرف الصحي التي أعلنت عنها في 2024، مطالبة بتجميد أي مشاريع جديدة حتى يتم إنجاز المتأخر منها.

وتشير أرقام الدائرة المالية إلى أن نسبة التحصيل من فواتير المياه والصرف الصحي بلغت 71 في المئة فقط العام الماضي، وأن ديون المشتركين المتعثرين تجاوزت 1.8 مليون دينار. وقد أعلن الحلبي أن البلدية ستطلق حملة تسوية تمتد ثلاثة أشهر، تتيح للمشتركين دفع المبالغ المتأخرة على أقساط بلا فوائد، على أن تبدأ الحملة في الأول من تموز المقبل.

مجلس الزهراء يقر موازنة 2026 بعجز 4.2 مليون دينار

الزهراء – مراسلنا

صوّت مجلس بلدية الزهراء في جلسته العادية يوم الثلاثاء الماضي على مشروع موازنة البلدية للسنة المالية 2026، بعجز مقدر بنحو 4.2 مليون دينار. وقد حضر الجلسة 11 عضوا من أصل 13، وامتنع عضوان عن التصويت. وتأتي الموازنة في وقت تواجه فيه البلدية ضغوطا متزايدة على خدمات النظافة والإنارة وصيانة الطرق، بعد توسع عمراني سريع في الأحياء الشرقية خلال السنوات الثلاث الماضية.

وقال رئيس المجلس المهندس عادل منصور الحلبي إن العجز «ليس نتيجة هدر، بل نتيجة طبيعية لمدينة تكبر أسرع من قدرة إيراداتها على اللحاق بها». وأوضح أن البلدية رفعت نفقات الصيانة بنسبة 18 في المئة مقارنة بالعام الماضي، لأن كثيرا من الشوارع التي أعيد تعبيدها قبل خمس سنوات تحتاج اليوم إلى إعادة تأهيل جزئية.

وتضمنت الموازنة زيادة رسوم رخص البناء للمباني التجارية بنسبة 12 في المئة، وفرض رسم جديد على لافتات الإعلانات المضيئة. كما خصصت مبلغ 600 ألف دينار لشراء ثلاث شاحنات جديدة لجمع النفايات، بدلا من الاستئجار الذي كان يكلف البلدية أكثر من 250 ألف دينار سنويا. وأكد الحلبي أن المشروع «لا يهدف إلى جمع أموال إضافية من الناس، بل إلى وقف النزيف الذي يأكل ميزانية كل عام».

في المقابل، انتقد العضو المعارض نادية سليم الكرمي الموازنة، وقالت إنها «تعيد تدوير الأرقام نفسها التي فشلت في السنة الماضية، دون أي خطة واضحة لتحصيل المتأخرات». وأشارت إلى أن البلدية لم تنجز سوى 63 في المئة من مشاريع الصرف الصحي التي أعلنت عنها في 2024، مطالبة بتجميد أي مشاريع جديدة حتى يتم إنجاز المتأخر منها.

وتشير أرقام الدائرة المالية إلى أن نسبة التحصيل من فواتير المياه والصرف الصحي بلغت 71 في المئة فقط العام الماضي، وأن ديون المشتركين المتعثرين تجاوزت 1.8 مليون دينار. وقد أعلن الحلبي أن البلدية ستطلق حملة تسوية تمتد ثلاثة أشهر، تتيح للمشتركين دفع المبالغ المتأخرة على أقساط بلا فوائد، على أن تبدأ الحملة في الأول من تموز المقبل.

استوديو يبقي مدى الحياة على الشاشة رغم رحيل صاحبه

ريم عبدالله

□ ٧ دقائق قراءة

في زاوية هادئة من شارع الكروم، حيث تتقاطع رائحة القهوة المحمصة مع صوت الترام القديم، ما زال الناس يسمّون المكان «استوديو رامي». لافتته الحقيقية اختفت منذ سنوات، وحلّ مكانها اسم تجاري بارد، لكن أحدًا تقريبًا لا يستخدمه. فالاسم الذي اختاره صاحبه بخط يده على لوح خشبي صغير ظل أقوى من كل ما جاء بعده.

رامي سليم الدباغ بدأ العمل في التصوير الفوتوغرافي وهو في السابعة عشرة، بكاميرا ورثها عن والده وبعض الأفلام التي كان يشتريها بالتقسيط. لم يكن يملك مالًا ولا شهادة، لكنه كان يملك شيئًا نادرًا: صبرًا طويلًا على الضوء. أمضى سنواته الأولى يلتقط صور الأعراس والبطاقات الشخصية، وكان يكره كل دقيقة منها. لكنه كان يعرف أن هذه الدقائق المملة هي التي تدفع الإيجار، وأن الإيجار هو الذي يبقيه قريبًا من الشارع الذي يحب.

في عام ١٩٧٤ افتتح الاستوديو في غرفة واحدة لا تتجاوز مساحتها ١٢ مترًا. كان يعمل وحده، ينام أحيانًا على كرسي الانتظار، ويعلّق الستائر بنفسه. بعد عامين فقط اضطر إلى توسيعه بعد أن ضاق الممر بالزبائن. ثم جاء التلفزيون، ثم الفيديو، ثم الهواتف الذكية، وفي كل مرة كان هناك من يقول إن المهنة انتهت. لكن رامي لم يغيّر شيئًا جوهريًا في طريقته: الإضاءة الطبيعية قدر الإمكان، والجلسة الطويلة قبل الضغط على الزر، والاحترام الكامل لوقت الشخص الذي يجلس أمام العدسة.

تحوّل الاستوديو مع الوقت إلى ذاكرة صغيرة للحي. فيه صور لثلاثة أجيال من العائلات نفسها، وفيه أيضًا صور لأشخاص اختفوا من الحي ولم يعد أحد يعرف أين ذهبوا. رامي لم يكن يحتفظ بالصور عمدًا، بل لأنه كان يكره رمي أي شيء يحمل وجهًا. وحين امتلأت الأدراج والعلب، بدأ يعلّق النسخ على الجدران، حتى صار الزائر يقضي نصف وقته وهو يتأمل وجوهًا لا يعرفها.

رحل رامي سليم الدباغ في ٩ آذار الماضي عن ٧٩ عامًا، بعد أسبوع واحد فقط من إغلاق الباب للمرة الأخيرة. لم يترك وصية مكتوبة، لكنه ترك تعليمات شفهية واضحة لابنته الوحيدة: لا تبيعوا المكان، ولا تحوّلوه إلى مقهى، ولا تغيّروا اسمه. وقد التزمت بكل ذلك حتى الآن، رغم أن العروض وصلت بعد أسابيع قليلة من الجنازة.

اليوم يعمل في الاستوديو ثلاثة أشخاص، بينهم مساعد كان طفلًا يحمل الأضواء في أول أيامه. لم تعد هناك طلبات كثيرة، والأسعار بقيت كما كانت تقريبًا قبل عقد. الزبائن الجدد يأتون غالبًا لأن أحدهم نصحهم، أو لأنهم رأوا صورة معلقة في الخارج فسألوا عن صاحبها. وهكذا يستمر المكان، لا لأنه ناجح بالمعنى الذي يحبه السوق، بل لأنه ما زال يشبه صاحبه.

ربما لهذا السبب تحديدًا يستحق أن يُذكر. ففي زمن تُستبدل فيه الأماكن بسرعة، وتُمحى فيه الوجوه من الجدران قبل أن تجف ألوان الصور، يبقى استوديو رامي سليم الدباغ شاهدًا على فكرة بسيطة: أن المدينة لا تُحفظ فقط بالحجارة والقوانين، بل بالأشخاص الذين قرروا أن يبقوا في مكان واحد، وأن يعتنوا بما تركه الآخرون خلفهم.

«المتوسط» يفوز بمناقصة تأهيل الرصيف البحري في ميناء رأس الحجل

مقاولات المتوسط للإنشاءات البحرية تتعهد بإنجاز المشروع خلال 14 شهرا وتوظف 120 عاملا محليا

□ ٥ دقائق قراءة ـ محمد عادل و لمى دغلاوي الجريدي

أعلنت هيئة ميناء رأس الحجل، في مؤتمر صحافي عقدته صباح اليوم الاثنين في مقرها الإداري المطل على الكورنيش، عن فوز شركة المتوسط للإنشاءات البحرية بمناقصة تأهيل الرصيف البحري الشمالي للميناء. وتبلغ قيمة العقد 38 مليونا و600 ألف دينار، ويشمل تعميق حوض الاستدارة وتدعيم الجدار الحجري على طول 1.2 كلم. وقد تنافست على المناقصة 7 شركات، وتقدمت بعروضها في 3 آذار الماضي.

وقال رئيس مجلس إدارة الهيئة المهندس كمال الزعبي إن لجنة التقييم اختارت عرض المتوسط «لأنه الأقل سعرا والأكثر التزاما بالمواصفات الفنية، وليس لأنه الأرخص فقط». وأضاف أن الشركة تعهدت بتسليم المشروع خلال 14 شهرا من تاريخ توقيع العقد، أي قبل نهاية عام 2027، وهو ما اعتبره «تحديا حقيقيا» نظرا لطبيعة العمل تحت الماء.

وتشمل الأعمال تعميق الحوض إلى منسوب 12.5 مترا تحت سطح البحر، وإعادة بناء 340 مترا من الجدار الحجري المتضرر، إضافة إلى تركيب 4 رافعات جديدة وتمديد شبكة إنارة وكاميرات مراقبة. وأكد الزعبي أن الدراسات الأولية أظهرت وجود طبقات من الطين الرخو في بعض المقاطع، ما استدعى تغيير طريقة الحفر المعتمدة في العطاء الأصلي.

من جهته، قال المدير العام للمتوسط للإنشاءات البحرية السيد فادي نعمان الخطيب إن الشركة «لا تأتي إلى رأس الحجل لتنفيذ مشروع وتغادر، بل لتترك خلفها فريقا محليا قادرا على الصيانة والتشغيل». وأوضح أن 120 عاملا من أبناء المدينة سيتم توظيفهم خلال فترة العمل، بينهم 18 مهندسا وفنيا، إضافة إلى تدريب 30 شابا وشابة في مركز التكوين المهني القريب.

وأشار الخطيب إلى أن الشركة ستعتمد على مقاولين من الباطن محليين في أعمال النقل والتموين والحراسة، مؤكدا أن «الاقتصاد المحلي سيستفيد من هذا المشروع بقدر ما سيستفيد منه الميناء». وتقدر الغرفة التجارية في رأس الحجل أن المشروع قد يضيف ما بين 2.5 و3 ملايين دينار إلى الدورة الاقتصادية المحلية خلال سنوات التنفيذ.

في المقابل، عبر عدد من الصيادين الحرفيين عن قلقهم من أن تؤدي أعمال الحفر إلى تعكير المياه وتراجع كميات الأسماك القريبة من الشاطئ. وقال رئيس تعاونية الصيادين الحرفيين في رأس الحجل السيد منصور العيادي إن «نحن لا نعارض التطوير، لكننا نريد ضمانات مكتوبة بأن موسم الصيد لن يتأثر، لأن كثيرا من العائلات هنا لا تعيش إلا من هذا البحر».

وردا على هذه المخاوف، أعلنت الهيئة عن تشكيل لجنة متابعة بيئية تضم ممثلين عن الصيادين ومكتب دراسات مستقلا، على أن تعقد اجتماعها الأول في 15 تموز المقبل. كما التزمت الشركة بوقف أعمال الحفر خلال موسم الصيد الممتد من 1 حزيران إلى 30 أيلول من كل سنة، وهو ما قوبل بارتياح حذر في أوساط الصيادين.

وتأتي هذه المناقصة ضمن خطة وطنية لتوسيع الموانئ التجارية الصغيرة، تهدف إلى تخفيف الضغط عن ميناء العاصمة الذي يستقبل وحده أكثر من 60 في المئة من حركة الحاويات في البلاد. ويأمل المسؤولون في رأس الحجل أن يتحول الميناء خلال السنوات الخمس المقبلة إلى بوابة رئيسية للصادرات الزراعية نحو أسواق الخليج وشمال أفريقيا.